

.docx

by

Submission date: 22-Jun-2020 06:42PM (UTC+0700)

Submission ID: 1348011405

File name: .docx (109.96K)

Word count: 5635

Character count: 28597

عمليات المراجعة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية بالجزائر والأردن واندونيسيا)

يقدمه د. زواوي

الجامعة الإسلامية الحكومية بكالونجان



الورقة البحثية المقدمة للمؤتمر السنوي الدولي السادس عشر للدراسات الإسلامية
المنعقدة بتاريخ 1-4 نوفمبر 2016 م
بجامعة رادين إنتان الإسلامية الحكومية في لامبونج

فإن بيوع المراجعة تعتبر من الصور المناسبة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة،

وتطبق على نطاق واسع فيها، واختلفت وجهة نظر الفقهاء المعاصرين في الأسلوب الذي تطبق به مما يؤدي إلى اختلاف

الإجراءات العملية لبيوع المراجعة الأمر الذي جعل هذه الصورة محور الاهتمام في كل الندوات والمؤتمرات والدراسات التي جرت

حول المصارف الإسلامية، ويأتي هذا البحث ليقوم برصد الإجراءات التفصيلية لبيوع المراجعة لتحديد الفروق بين تطبيقها في

المصارف الإسلامية بالجزائر والأردن وإندونيسيا وذلك بمعايير وضوابط المراجعة للأمر بالشراء الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

هذا البحث بحث مكثي يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لقضية البحث والمتمثلة في تناول صيغة المراجعة

المطبقة في المصارف الإسلامية المختلفة دراسة مقارنة، حيث اعتمد البحث في بياناته على المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب

والرسائل الجامعية والبحوث العلمية المنشورة في المجالات المحكمة والبحوث المقدمة في المؤتمرات العلمية وشبكة الأنترنت.

تبين من خلال البحث أهم الأخطاء الشرعية في تنفيذها في الواقع العملي. هناك علاقة متشابهة بين الأخطاء التي

تقع فيها هذه المصارف الإسلامية محل الدراسة حيث نجد من الناحية العملية أن البنك الإسلامي لا يقوم بشراء السلعة كاملة

من المزود ولكنه يساهم مع العميل في شرائها الشيء الذي لا يجعله مالكا لها، و بما أنه لا يملك فلا يحق له أن يبيع ما ليس

بملكه، وذلك لما في هذا البيع من جهالة، وهذا يؤكد على أن عملية البيع ليست عمليتين منفصلتين بل هي عملية واحدة،

وواقع عقد بيع المراجعة في هذه المصارف الإسلامية يؤكد ذلك لاعتماده على عقد للمواعدة والمراجعة بشكل صوري.

الكلمات المفتاحية : المراجعة، المصارف الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة

تمهيد

فقد مر أكثر من أربعة عقود على أول تجربة إسلامية¹ للممارسة العملية المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، إلا أن التجربة حديثة العهد إذا قيست بعمر البنوك الربوية، لذا كان من الضرورة بمكان متابعة عمليات البنوك الإسلامية، لتكون أكثر انضباطاً مع المفاهيم الإسلامية²، حيث إن كثيراً من العمليات التي تقوم بها البنوك الإسلامية لم تكن معروفة في عصر الاجتهاد الأول، مثل الاعتمادات المستندية، وبعض هذه العمليات إن وجدت كانت بصورة مبسطة، ومن ذلك بيع المراجعة .

12

فإن بيع المراجعة تعتبر من الصور المناسبة لطبيعة عمل المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتطبق على

8

نطاق واسع فيها، وبالرغم من ذلك فإنها تكاد تكون الصورة الوحيدة التي ثار حولها جدل كثير ليس من حيث الفكرة كما وردت لدى الفقهاء القدامى وإنما من حيث الأسلوب الذي يطبق في البنوك الإسلامية المعاصرة، وبما أن هذا التطبيق يمثل صدى للأفكار النظرية حولها، لذلك أثار الخلاف النظري بين الفقهاء المعاصرين على الإجراءات العملية لبيع المراجعة الأمر الذي جعل هذه الصورة محور الاهتمام في كل الندوات والمؤتمرات والدراسات التي جرت حول البنوك الإسلامية، ويأتي هذا البحث ليقوم برصد الإجراءات التفصيلية لبيع المراجعة لتحديد الفروق بين تطبيقها في البنوك الإسلامية تقيم هذه الفروق شرعياً واقتصادياً وبذلك تصل إلى تحقيق الأهداف التالية.

لذا رأيت الكتابة في موضوع يعتبر من الركائز المهمة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية بعامه، والمصارف الإسلامية بالجزائر والأردن وإندونيسيا خاصة وهو بيع المراجعة الداخلية وذلك بمعايير وضوابط المراجعة للأمر بالشراء الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI. بدأ تطبيق المعايير التي تصدرها هذه الهيئة في دول إسلامية في ظل سعي الهيئة من خلال مجلسها الشرعي والمحاسبي إلى توحيد الآليات التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تصريف أعمالها وذلك من خلال إصدار معايير ملائمة تتمتع بدرجة عالية من المصادقية. يأتي ذلك في ظل الاختلاف في النظم النقدية التي تتواجد في هذه المصارف الإسلامية، وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حالياً في عدد من المؤسسات المالية

¹ أول تجربة كانت في ميث غمر بمحافظة الدقهلية بمصر عام 1963م، واستمرت التجربة حتى منتصف عام 1967م، النجار، 197.

² الأشقر: محمد سليمان الأشقر، بيع المراجعة كما تجرته البنوك الإسلامية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1404هـ - 1984م)، ص 27.

الإسلامية في دولة البحرين والاردن والجزائر ولبنان وقطر والسودان وسوريا ويستشهد بها في دول أخرى مثل استراليا واندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وجنوب افريقيا³.

أسئلة البحث

- 1- هل تلتزم المصارف الإسلامية في الجزائر والأردن واندونيسيا بمعايير المراجعة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين ؟
- 2- ما هي مخالفات شرعية تقع فيها هذه المصارف الإسلامية عند تطبيق عملية المراجعة ؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية التمويل بصيغة المراجعة لأجل للأمر بالشراء وصعوبة تطبيقها في الواقع العملي هذا إلى جانب أهمية الالتزام بتطبيق الضوابط والأحكام والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - معيار المراجعة للأمر بالشراء - كما تأخذ الدراسة من تناولها لأحد موضوعات المعايير الشرعية التي لم تجد إهتماماً كبيراً من جانب الباحثين لاسيما في الجزائر والأردن واندونيسيا.

كما تكمن أهمية هذا في كونه يعالج مشكلة عدم التفرقة بين القروض الربوية والمراجعة التي أصبحت منتشرة بشكل واسع في المجتمع الإسلامي، حيث إنه أصبح أسهل الطرق لشراء الناس حاجاتهم عبر تلك القروض ذات الأقساط الشهرية، وكما ان هذا البحث يهتم بإثبات الأدلة الشرعية القاطعة على حقيقة هذه المعاملات.

أهداف البحث

تتضح أهداف هذا البحث في النقاط الآتية:

1. تسليط الضوء على دراسة معايير و ضوابط وأحكام المراجعة للأمر بالشراء.
2. قياس وتحليل واقع إلتزام المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر والأردن واندونيسيا بمعايير و ضوابط المراجعة لأجل الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

³ آدم علي: الصادق محمد ادم علي، دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية 14216 <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=14216>

3. توعية المجتمع الإسلامي عن حقيقة هذا النوع من المعاملة المالية المصرفية.

الدراسات السابقة

هناك دراسات متنوعة ومفيدة تعدّ دراسات سابقة لهذا البحث، بالإضافة إلى تلك البحوث المقدمة في المؤتمرات

الدولية والإقليمية وأذكر بعض تلك البحوث فيما يلي :

1. بحث في بيع المراجعة للباحث علي بن عبد العزيز الراجحي،⁴ تحدث عن بيع المراجعة وحكمه في الشرع، وكما تناول الأسس التي تقوم عليها المراجعة وصور تعامل المصارف الإسلامية مع بيع المراجعة للأمر بالشراء. ويبحث هذا يتركز على حكم بيع المراجعة بينما يفتي هذا سياتر على توضيح الفرق بين عملية المراجعة في عدة مصارف إسلامية والجوانب الأخرى من حيث يقوم الباحث بعملية المقارنة بين المصارف المستهدفة.

2. المراجعة والعينة والتورق بين أصول البنك وخصومه للكاتب أحمد محمد خليل الإسلامبولي⁵، وقد تناول الكاتب في ذلك البحث عن الممارسات المصرفية المعاصرة، ونص الكاتب على ضرورة مراجعتها وإعادة النظر فيها، لذلك تحدث الكاتب عن المراجعة والعينة والتورق، وأوضح الباحث عملية التورق الجائزة شرعا وغير الجائزة شرعا وذلك بالاعتماد على قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي⁶، ويتضح الفرق بين بحث أحمد محمد وبين يفتي هذا في أن يفتي يتناول المراجعة والعينة والتورق بين أصول البنك وخصومه، بينما يفتي هذا يتناول المراجعة بتطبيقاتها المختلفة في عدة دول إسلامية.

3. الفروق الجوهرية بين المراجعة والقروض الربوية، للباحث سامر مظهر قنطقجي⁷ تناول الباحث الفروق الجوهرية بين المراجعة والقروض الربوية، وذكر من خلال ذلك ضوابط لعقد المراجعة وما يرتبط بها من نسبة الربح والوعد، وتحدث كذلك عن تطبيقات الوعد مع المراجعة في المصارف الإسلامية، تحدث عن القرض الربوية، ويعتبر هذا البحث منطلقا لبحثيا لا أن يفتي مرتبط بالمصارف الإسلامية في الجزائر والأردن وإندونيسيا.

⁴ علي بن عبد العزيز الراجحي، بحث في بيع المراجعة، من البحوث المنشورة في موقع المكتوب، altl@maktoob.com

⁵ من البحوث العلمية المنشورة في الموقع 4shared.com

⁶ في دورته السابعة عشرة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من 19 - 23/10/1424 هـ الموافق 13-17/12/2003

⁷ من البحوث المنشورة في الموقع www.4shared.com

4. الجوانب القانونية لتطبيق عقد المراجعة، للباحث جمال عطية⁸، وكان هذا البحث قد سلط الضوء على مشكلات قانونية تعترض تطبيق عقد المراجعة بوصفه صيغة تمويلية تستخدمها البنوك الإسلامية علي نطاق واسع، اما بحثي فهو يقارن بين تطبيقات المراجعة في عدة المصارف ودراستها وتوضيح جوانب المخالفات الشرعية فيها.

5. الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المراجعة للباحث حسن عبدالله الأمين. تحدث الباحث عن الإستثمار اللاربوي في نطاق المراجعة وتكلم بيجاز عن المراجعة من حيث التعريف والشروط والحكم والاطر النظري والتطبيقي للمراجعة للأمر بشراء. أما بحثي فهو يدرس حالة التزام المصارف الإسلامية أو عدمه بمعيار المراجعة في التطبيقات العملية وما هي المخالفات الشرعية التي تقع فيها وماهي الحلول التي يمكنها من اجتنابها.

منهجية البحث:

هذا البحث بحث مكتبي يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لقضية البحث والمتمثلة في تناول صيغة المراجعة المطبقة في المصارف الإسلامية المختلفة دراسة مقارنة، حيث اعتمد البحث في بياناته على المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية المنشورة في المجالات المحكمة والبحوث المقدمة في المؤتمرات العلمية وشبكة الأنترنت، هذا الى جانب منشورات بنك السودان المركزي والتقارير للمصارف الإسلامية في الجزائر والأردن واندونيسيا. وعلى هذا، فإن الباحث يقوم بعملية جمع المعلومات ثم المقارنة بين تلك المعلومات المجمعة والمقارنة بينها والقيام بدراساتها وتحليلها من الناحية الشرعية، ثم العملية الاستنتاجية واستخلاص النتيجة.

3

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين (مملكة البحرين، الآن) بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح. وتهدف الهيئة إلى تطوير معايير الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية: معايير المحاسبة والمراجعة

⁸ من البحوث المنشورة في الموقع www.4sheared.com

والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية، وتتجاوز عضوية الهيئة 155 مؤسسة مالية من أكثر من 40 بلداً وتتخذ من

مملكة البحرين.

وتهدف الهيئة في إطار أحكامها للشرعة الإسلامية إلى :

1- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجال المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

-2

نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقها عملياً لتدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

-3

إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها لتتوافقاً بين الممارسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وإجراءات المراجعة.

-4

مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقاتها المحاسبية والمراجعة.

5- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة التي تصدرها الهيئة من قبلها لرقابتها ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرهما ممن يشترط نشاطها المالي الإسلامي ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

تجدر الإشارة إلى أنه وصل عدد المعايير التي أصدرتها هيئة AAOIFI 80 معياراً إلى غاية سنة 2015؛ حيث تشمل 27 معياراً محاسبياً؛ 5 معايير مراجعة؛ 7 معايير ضبط؛ 2 من معايير أخلاقيات العمل؛ 40 معياراً شرعياً⁽⁹⁾.

أما معيار المراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة AAOIFI فأتناوله مختصراً فيما يلي:¹⁰.

1. نطاق المعيار: يطبق هذا المعيار على عمليات المراجعة للآمر بالشراء بمراحلها المتعددة، وما يتعلق بضمانات الشروع فيها، مثل الوعد وهامش الجدوية، وما يتعلق بضمانات المديونيات الناشئة عن المراجعة. ولا يطبق هذا المعيار على البيوع المؤجلة التي لا تتم على أساس المراجعة للآمر بالشراء، ولا على بقية بيوع الأمانة، كما لا يشمل بيع المساومة.

⁹ موقع <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/790/print/yes>

¹⁰ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، (البحرين، مطبعة الهيئة، 2010) ص 90

2. الإجراءات التي تسبق عقد المراجعة

1/2- إيداء العميل رغبته في تملك سلعة عن طريق المؤسسة

2/2 - موقف المؤسسة من طلب العميل لإجراء المراجعة

1/2/2 إذا صدر من العميل جواب بالقبول على إيجاب البائع الموجه إليه خاصة أو الخالي من أي توجيه، ففي هذه الحالة لا يجوز للمؤسسة إجراء عملية المراجعة للأمر بالشراء.

16

2/2/2 يجب إلغاء أي ارتباط عقدي سابق، بين العميل الأمر بالشراء والبائع الأصلي إن وجد، ويشترط أن تكون هذه الإقالة من الطرفين حقيقية وليست صورية. ولا يجوز تحويل العقد المبرم بين العميل والمصدر إلى المؤسسة....

6/2/2 لا يجوز إجراء المراجعة الموجلة في الذهب أو الفضة أو العملات، ولا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المراجعة أو غيرها. كما لا يجوز تجديد المراجعة على نفس السلعة.

3/2 - الوعد من العميل

2

1/3/2 لا يجوز أن تشتمل وثيقة الوعد أو ما في حكمها على مواعدة ملزمة للطرفين (المؤسسة والعميل).

2/3/2 ليس من لوازم المراجعة الوعد، أو الاتفاق العام (الإطار)، وإنما هو للاطمئنان إلى عزم العميل على تنفيذ الصفقة بعد تملك المؤسسة للسلعة، فإذا كانت لدى المؤسسة فرص بديلة لتسويق السلعة أمكنها الاستغناء عن الوعد أو الإطار.

4/2 - العمولات والمصروفات

1/4/2 لا يجوز حصول المؤسسة من العميل على عمولة ارتباط.

2/4/2 لا يجوز حصول المؤسسة على عمولة تسهيلات.

7

3/4/2 مصروفات إعداد العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل تقسم بينهما ما لم يتفق الطرفان على تحمل أحدهما لها، على أن تكون تلك المصروفات عادلة، أي على قدر العمل؛ حتى لا تشتمل ضمناً على عمولة ارتباط أو عمولة تسهيلات.

7

4/4/2 إذا كانت المراجعة للأمر بالشراء قد تمت بطريقة التمويل الجماعي للمؤسسة المنظمة للعملية أن تتقاضى أجرة عن التنظيم يتحملها المشاركون في التمويل.

7

5/4/2 يجوز للمؤسسة أخذ عمولة دراسة الجدوى التي تجريها إذا كانت الدراسة بطلب العميل ولمصلحته واتفق على المقابل عنها منذ البداية.

5/2 - الضمانات المتعلقة بالشروع في العملية

1/5/2 يجوز للمؤسسة أن تحصل من العميل (الأمر بالشراء) على كفالة حسن أداء البائع الأصلي للالتزامات تجاه المؤسسة بصفته الشخصية، وليس بصفته أمراً بالشراء، ولا وكياً للمؤسسة. ويترتب على هذا الضمان تحمل العميل الضرر الواقع على المؤسسة نتيجة عدم مراعاة البائع لمواصفات السلعة وعدم الجدية في تنفيذ التزاماته، مما يؤدي إلى ضياع جهود المؤسسة وأموالها أو يترتب عليه الدخول في منازعات ومطالبات باهظة.

2/5/2 لا يجوز تحميل العميل الأمر بالشراء ضمان ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين. ولا يمكن اعتبار هذا من قبيل كفالة حسن أداء البائع التي تقتصر على حسن تنفيذ الالتزامات ولا تتعدى إلى ضمان مخاطر الطريق التي يجب أن يتحملها مالك السلعة.

3/5/2 يجوز للمؤسسة في حالة الإلزام بالوعد أن تأخذ مبلغاً تقديماً يسمى هامش الجدية، يدفعه العميل بطلب من المؤسسة من أجل أن تتأكد من القدرة المالية للعميل، وكذلك لتطمئن على إمكان تعويضها عن الضرر اللاحق بها في حال نكول العميل عن وعده الملزم. وبذلك لا تحتاج المؤسسة إلى المطالبة بدفع تعويض الضرر وإنما تقتطع ذلك من مبلغ هامش الجدية. ولا يعتبر هامش الجدية عربوناً. وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية إما أن يكون أمانة للحفظ لدى المؤسسة فلا يجوز لها التصرف فيه، أو أن يكون أمانة للاستثمار بأن يأذن العميل للمؤسسة باستثماره على أساس المضاربة الشرعية بين العميل والمؤسسة.

5/5/2 إذا تم تنفيذ العميل لوعده وإبرامه لعقد المراجعة للأمر بالشراء فيجب على المؤسسة إعادة هامش الجدية للعميل، ولا يحق لها استخدامه إلا في حالة النكول حسب التفصيل في البند 3/5/2. ويجوز الاتفاق مع العميل عند إبرام عقد المراجعة للأمر بالشراء على حسم هذا المبلغ من ثمن السلعة.

6/5/2 يجوز للمؤسسة أخذ العربون بعد عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء مع العميل، ولا يجوز ذلك في مرحلة الوعد. والأولى أن تتنازل المؤسسة عما زاد من العربون عن مقدار الضرر الفعلي، وهو الفرق بين تكلفة السلعة والتمن الذي يتم بيعها به إلى الغير.

3- تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما¹¹.

1/3- تملك المؤسسة السلعة قبل بيعها مراجعة للأمر بالشراء

¹¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص 94

1/3/1 يحرم على المؤسسة أن تبيع سلعة بالمراجحة قبل تملكها لها. فلا يصح توقيع عقد المراجحة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع المراجحة، وقبضها حقيقة أو حكماً بالتمكين أو تسليم المستندات المخولة بالقبض (وانظر البنود 1/2/3-4/2/3). كما يعتبر بيع المراجحة غير صحيح إذا كان عقد الشراء الأول باطلاً لا يفيد ملكاً تاماً للمؤسسة.⁶

2/1/3 يجوز أن يتم تعاقد المؤسسة مع البائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، كما يجوز أن يتم ذلك عن طريق إشعارين بإيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من أشكال الاتصال الحديثة المتعارف عليها بضوابطها المعروفة.

3/1/3 الأصل أن تشتري المؤسسة السلعة بنفسها مباشرة من البائع، ويجوز لها تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء، ولا تلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) إلا عند الحاجة الملحة. ولا يتولى الوكيل البيع لنفسه، بل يبيعه المؤسسة بعد تملكها العين، وحينئذ يراعى ما جاء في البند 5/1/3.

4/1/3 يجب اتخاذ الإجراءات التي تتأكد المؤسسة فيها من توافر شروط محددة في حالة توكيل العميل بشراء السلعة، ومنها: (أ) أن تباشر المؤسسة دفع الثمن للبائع بنفسها وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب العميل الوكيل.

2/3- قبض المؤسسة السلعة قبل بيعها مراعاة للأمر بالشراء¹².

1/2/3 يجب التحقق من قبض المؤسسة للسلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً قبل بيعها لعميلها بالمراجحة للأمر بالشراء.⁹

2/2/3 الغرض من اشتراط قبض السلعة هو تحميل المؤسسة تبعه هلاكها، وذلك يعني أن تخرج السلعة من ذمة البائع وتدخل في ذمة المؤسسة. ويجب أن تنضح نقطة الفصل التي ينتقل فيها ضمان السلعة من المؤسسة إلى العميل المشتري وذلك من خلال مراحل انتقال السلعة من طرف لآخر.

4- إبرام عقد المراجحة

1/4 لا يجوز للمؤسسة اعتبار عقد المراجحة للأمر بالشراء مبرماً تلقائياً بمجرد تملكها السلعة، كما لا يجوز لها إلزام العميل الأمر بالشراء بتسلم السلعة وسداد ثمن بيع المراجحة في حالة امتناعه عن إبرام عقد المراجحة.¹

2/4 يحق للمؤسسة الحصول على التعويض عن الضرر الفعلي الناشئ عن نكول العميل في حال الوعد الملمزم، وذلك بتحمل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير وبين الثمن الأصلي المدفوع من المؤسسة للبائع الأول.¹⁵

¹²هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص 95

3/4 إذا اشترت المؤسسة السلعة بالأجل بقصد بيعها بالمراجحة فإنه يجب عليها الإفصاح للعميل عن ذلك.

4/4 لا يحق للمؤسسة أن تضيف إلى تكلفة السلعة إلا المصروفات المالية المباشرة المدفوعة للغير، فليس لها مثلاً أن تضيف إلى الثمن مقابلاً لأعمال موظفي المؤسسة أو نحو ذلك.

6/4 يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المراجحة للأمر بالشراء وربحها محددًا ومعلومًا للطرفين عند التوقيع على عقد البيع. ولا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن أو الربح لمتغيرات مجهولة أو قابلة للتحديد في المستقبل.

7/4 يجب أن يكون الربح في عقد المراجحة للأمر بالشراء معلوماً ولا يكفي الاقتصار على بيان الثمن الإجمالي، ويجوز أن يكون الربح محددًا بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء فقط أو من ثمن الشراء مضافاً إليه مبلغ المصروفات. ويتم هذا التحديد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين.

الإطار العام لبيع المراجحة

قبل البدء في دراسة الإجراءات العملية لبيع المراجحة أن نأتي في إيجاز على الجوانب الفقهية والصرفية لها، لتتضح صورتها الإجمالية ولتساعد على تقييم الفروق التي تظهر في التطبيق، وسوف نتناول ذلك فيما يلي :

أولاً : الجانب الفقهي

1. تعريف المراجحة: توجد تعريف عديدة للمراجحة لدى الفقهاء وهي وإن اختلفت في الصياغة إلا أن دلالتها واحدة، حيث تدور حول بيع السلعة بثمن شرائها وزيادة ربح، حيث يقول أحد الفقهاء المراجحة: "بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح" (13).

2. مشروعيتها: يستدل الفقهاء على مشروعية المراجحة بأدلة عامة منها قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَأَ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (14) والرأي الراجح لدى الفقهاء أن المراجحة جائزة شرعاً، وهناك من يرى كراهتها مثل ابن عمر (15)، بل أن هناك من يقول منعها مثل ابن حزم (16)، ولقد فند ابن قدامة حججهم بما يمكن معه القول أن المراجحة جائزة شرعاً.

ج. شروط المراجحة: توجد عدة شروط للمراجحة ذكرها الفقهاء القدامى من أهمها:

(13) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، بدون) ج3، ص159.

(14) سورة البقرة، الآية 275.

(15) ابن قدامة، المغني، (مصر: مكتبة الجمهورية، بدون)، ج4 ص199.

(16) ابن حزم، المحلى، (مصر: مكتبة الجمهورية العربية، بدون)، ج9 ص625.

1. أن يكون الثمن الأول معلوم لطرفي العقد وكذلك ما يحمله عليه من تكاليف أخرى، 2. أن يكون الربح محددًا مقداراً أو نسبة من الثمن الأول، 3. أن يكون العقد الأول صحيحاً، إلى غير ذلك من الشروط المذكورة تفصيلاً في كتب الفقهاء⁽¹⁷⁾.

د. صور المراجعة: يمكن أن تتم المراجعة بإحدى صورتين عرفهما الفقه قديماً وهما:

1. الصورة الأولى: ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مرابحة.

2 الصورة الثانية: وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاحاً «بيع المراجعة للأمر بالشراء»، وكيفيتها: أن يتقدم شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أو صافها وسوف اشتريها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع مرابحة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كيفيتها وردت لدى الفقهاء القدامى كما جاء في كتاب الأم للشافعي ما نصه: «وإذا رأى الرجل الرجل السلعة فقال أشتري هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز...» ثم يقول «وهكذا أن قال اشتر لي متاعاً ووضع أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع...»⁽¹⁸⁾.

ثانياً : الجانب المصرفي للمراجعة

أ. حجم عمليات المراجعة في البنوك الإسلامية

تأكيد تناسب عمليات المراجعة مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية فإنها تقوم على نطاق واسع في جميع أنواع السلع

ومن مصادر محلية أو أجنبية وبمبالغ كبيرة، فلقد ظهر من الإجابات على استمارة الاستقصاء ما يلي:

1. أن عمليات المراجعة تتم على منقولات من أغذية وسيارات وبضائع مختلفة كما تتم على عقارات في بعض الأحيان.

2 أن نسبة مصدر الفائدة تتراوح بين 30% إلى 90% مصادر محلية وبين 70% إلى 10% مصادر أجنبية.

3 أن نسبة عمليات المراجعة إلى مجموع عمليات التوظيف الأخرى بالمصارف الإسلامية تتراوح بين 09% وبين 65% سواء من حيث العمليات أو المبالغ الموظفة.

ب. الصورة التي تتم بها المراجعة وأساليب تطبيقها في المصارف الإسلامية.

⁽¹⁷⁾ يراجع في ذلك: ابن قدامة المغني مرجع سابق ج4 ص198 وما بعدها، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت : دار الكتب العربية، بدون) ج2 ص273 وما بعدها، الشريفي الخطيب، معني الخناج، (مصر : مطبعة مصطفى الحلبي، بدون) ج2 ص76 وما بعدها.

⁽¹⁸⁾ الإمام الشافعي، الأم، (مصر :الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون) ج3 ص33.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي قديماً عرف صورتين للمراحة وهما الصورة العامة وصورة بيع المراحة للأمر بالشراء، وبالنظر في التطبيق المعاصر نجد أن الصورة الأولى والتي يسبق العرض فيها الطلب نادرة الحدوث في المصارف الإسلامية لعدة أسباب من أهمها: أن السلع تتعدد ويوجد تخصص التجارة ولا يعقل أن يتخصص البنك الإسلامي في سلعة معينة، وإلا لكان بذلك يضيق من دائرة نشاطه، كما لا يمكن اقتصادياً شراء جميع السلع وعرضها انتظاراً لطلبها لما يصاحب ذلك من تكاليف ومجهودات كبيرة لدراسة الأسواق.

لذلك فإن الصورة الأخرى "بيع المراحة للأمر بالشراء" هي التي تلقى قبولاً في التطبيق العملي كما أفادت بذلك كل البنوك التي وردت على أستلثنا، وهذه الصورة تقوم بالطبع على الفكرة الأصلية للصورة العامة حيث يقوم المصرف ببيع ما اشتراه مراحة وإن كان يسبق ذلك طلب من المشتري أي أن الطلب فيها يسبق العرض بما يضمن معه البنك من تصرف السلع التي يشتريها.

وبالنظر في الإطار التطبيقي لهذه الصورة كما تقع في المصارف الإسلامية فنجد أنها تطبق كما يلي :

1. بنك البركة الجزائري

- تنطبق لدراسة حالة شراء سيارة عن طريق التمويل بالمراحة من بنك البركة (فرع سكيكدة)¹⁹.
- يتقدم العميل إلى البنك ويقوم بتكوين الملف المطلوب منه بالإضافة إلى الفاتورة الشكلية التي توضح مزايا السيارة و تجهيزاتها، سعر السيارة التخفيضات الممكنة.
 - ثم يقوم البنك بدراسة الملف وبعد الموافقة عليه يقوم العميل بدفع مساهمته الشخصية عن طريق صك يمنحه للمزود رفقة أمر التسليم الإداري لوثائق السيارة.
 - بعد استلام المزود للصك وأمر التسليم الإداري يقوم بإرسال سند الطلب إلى الشركة الأم - التي تبيع السيارات - يوضح فيه نوع وصفات ومميزات وسعر السيارة.
 - ترسل الشركة الأم إلى فرعها بطاقة المرور الصفراء الخاصة بالعميل رفقة الفاتورة النهائية باسم العميل مرهونين لبنك البركة .

¹⁹أبو المنذر، التمويل بالمراحة في المصارف الإسلامية مع إشارة لحالة بنك البركة الجزائري 17001?t=17001 http://montada.echoroukonline.com/showthread.php

- يقوم العميل بإتمام باقي الوثائق بالموازاة مع البنك كالتأمين الشامل للسيارة لمدة سنة بالإضافة إلى استثمارات أخرى تخص البنك.
- بعد ذلك يقوم البنك بمنح العميل الصك الثاني الذي يمثل مساهمة البنك رفقة أمر بتسليم السيارة وشهادة التسديد زائد وثيقة إثبات القرض، حيث يقوم العميل بتقديمهم إلى المزود.
- وكخطوة أخيرة يتم تسليم السيارة من المزود إلى العميل .
- يبقى البنك يتلقى الأقساط الشهرية من العميل وذلك حتى يستوفي مبلغ السيارة كاملاً بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه مسبقاً .

إذا تأملنا ماجرى في تلك العملية تبين لنا أن بنك البركة يقوم بتوكيل العميل باستلام الشيك واستلام البضاعة من المورد مباشرة حيث يفوضه شفاهة بالشراء وتسليمه الشيك ليعطيه للمورد واستلام البضاعة من المورد مباشرة، وفي هذا مخالفة للضوابط الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث ورد في المعيار رقم : 3/1/3 :
4 الأصل أن تشتري المؤسسة السلعة بنفسها مباشرة من البائع، ويجوز لها تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء ولا تلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) إلا عند الحاجة الملحة، ولا يتولى الوكيل البيع لنفسه بل يبيعه المؤسسة بعد تملكها العين وحينئذ يراعى ما جاء في البند 205/1/3.

كما يظهر من تلك العملية حدوث الخطأ الشرعي وهو أن يكون العميل المشتري وكيلاً عن البائع، وعدم وجود ضرورة شرعية تجيز توكيل العميل بأن يكون مشترياً وبائعاً في آن واحد.

2. البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار²¹.

يمكن تلخيص الخطوات التي تمر بها المراجعة الداخلية بالبنك الإسلامي الأردني بما يلي :

أ - استقبال العميل من قبل القسم المختص، ومعرفة نوع البضاعة التي يحتاجها العميل، والتي يمكن شراءها من قبل البنك²².

²⁰هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية، ص 95.

²¹الخطيب، محمود إبراهيم مصطفى، من صيغ الاستثمار الإسلامية المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي، www.cba.edu.kw/elsakka/murabaha.doc

²²المرجع السابق

ب- يطلب البنك من العميل تقديم طلب يبين فيه رغبته في شراء البضاعة عن طريق البنك، ولحسابه وعلى مسؤوليته، مع تحديد أوصاف البضاعة، أو يمكن تحديدها، ومكان وجودها .

ج- يلتزم العميل بأن يشتري البضاعة بربح يحدده البنك بنسبة معينة، يختلف مقدارها باختلاف المدة، حيث يحدد العميل مدة التسديد مع تقديم الضمانات التي يطلبها البنك من تحويل راتبه للبنك إذا كان موظفاً، وتقديم كفلاء مقبولين لدى البنك على أن تكون رواتبهم لدى البنك.

د - يطلب البنك فاتورة عرض من التاجر أو صاحب البضاعة التي يرغب العميل في شرائها، وتكون الفاتورة موجهة للبنك الإسلامي الأردني محدد فيها ثمن البضاعة.

هـ - يُدرس طلب العميل من قبل أربعة أقسام (قسم التسهيلات، وقسم الودائع، وقسم الكمبيالات، ومراقب الفرع)، ثم يتخذ مدير الفرع قراره.

و - بعد الموافقة على تمويل العملية، يُوقع العميل عقود المراجعة، والكمبيالات، ويتم التوقيع أيضاً من قبل الكفلاء والبنك، ويقسط المبلغ (ثمن البضاعة) مضافاً إليه الأرباح على أقساط شهرية حسب الاتفاق للمرم.

ز - بعد ذلك يتم شراء البضاعة المطلوبة من التاجر وتسليمها للعميل وفق الخطاب الصادر من البنك بالموافقة على الشراء مع مندوب من قبل البنك ليشراف على عملية التسليم.

إذا نظرنا إلى ما سبق من الاجراءات تبين لنا أن هناك عدة ملاحظات، يمكن للبنك الإسلامي الأردني أخذها بعين الاعتبار حتى تكون عملياته في الميدان متمشية مع الشريعة الإسلامية، وأهم هذه الملاحظات:

1. مخالفة البنك الإسلامي الأردني لشروط المراجعة حيث إن المراجعة بيع بالثمن مع زيادة في الربح، والبنك الإسلامي الأردني يأخذ عربوناً من العميل بنسبة معينة، حيث يدفع العميل مبلغاً من المال في مرحلة الوعد بالشراء، والبنك يأخذ ربحه على أساس المبلغ المتبقي في ذمة العميل، والأصل في بيع المراجعة يكون الربح فيه على أساس إجمالي التكاليف بغض النظر عن دفع دفعة أولى.

وهذا يخالف ضابطاً شرعياً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث ورد في المعيار رقم 6/5/2 :

1 يجوز للمؤسسة أخذ العربون عند عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء، ولا يجوز ذلك في مرحلة الوعد²³.

²³العبد اللطيف: عبد الطيف بن عبد الله، الإنجاز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (بيروت : دار ابن حزم، المكتبة للمكية، 1418هـ. 1997م) ص 128.

وبهذا لا يجوز للبنك الإسلامي أخذ أي مبلغ مقدماً عند شراء البنك للسلعة التي أرادها العميل حتى يكون العقد عقداً شرعياً. فأخذ العربون في مرحلة الوعد يُخرج المراجعة كما يجريها البنك الإسلامي الأردني من دائرة المراجعة المعلومة في الفقه الإسلامي التي أباحها الشرع. وقد ذكر عبد اللطيف بن عبد الله في بيانه لبيع المراجعة: "... على أن لا يدفع مالاً مقدماً للمصرف لقاء شراء تلك السلعة، أو يدفع جزءاً من المبلغ، على أن يدفع إلى المصرف كامل قيمة شراء السلعة بعد انتهاء المدة المحددة مضافاً إليه أجرًا معيناً مقابل قيام المصرف بهذا العمل"²⁴.

كما أن قيام البنك بأخذ ربحه على أساس المبلغ المتبقي في ذمة العميل يخالف ضابطا شرعيا للهيئة حيث ورد في المعيار 7/4 : يجب أن يكون الربح في عقد المراجعة للأمر بالشراء معلوماً ولا يكفي الاقتصار على بيان الثمن الإجمالي، ويجوز أن يكون الربح محددًا بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء فقط أو من ثمن الشراء مضافاً إليه مبلغ المصروفات. ويتم هذا التحديد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين²⁵. فالأصل في بيع المراجعة يكون الربح فيه على أساس إجمالي ثمن الشراء بغض النظر عن مبلغ دفعة أولى.

2. عدم تحمل البنك الإسلامي الأردني المسؤولية الكاملة تجاه البضاعة في كثير من الأحيان.

إن البنك الإسلامي الأردني لا يتحمل أية مسؤولية تجاه البضاعة التي يشتريها على حساب الأمر بالشراء في كثير من الأحيان، ويظهر ذلك جلياً من خلال دراسة عقد المراجعة، فقد جاء فيه ما نصه (العقد القديم) : (يقر الفريق الثاني الأمر بالشراء، أنه قد كلف الفريق الأول. البنك. أن يشتري له، ولحسابه، وعلى مسؤوليته البضاعة المبينة أدناه...) ورغم تعديل هذه الفقرة في العقد الجديد إلى: يقر الفريق الثاني أنه قد طلب من الفريق الأول أن يشتري البضاعة المبينة أدناه ليبيعه له بالمراجعة بعد تملك الفريق الأول لها) ولكن الأمر صوري فقط، ومع الأسف الشديد إن بعض موظفي البنك الإسلامي الأردني يتكتمون عن إظهار عقودهم حتى للباحثين، إلا بشق الأنفس إن حصل ذلك حيث إن البنك لا يملك البضاعة تملكاً فعلياً قبل توقيع العقد الأول، وربما يُحِيل البنك المشتري تكاليف يجب أن يتحملها البنك قبل العقد الأول، لأن البنك لا يدفع من حقيقته شيئاً إلا ثمن البضاعة؛ ومن ذلك أن البنك يتبع أسلوباً في بيع السيارات حيث يُحِيل المشتري تكاليف نقل الملكية مرتين

²⁴هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 94.

²⁵هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية، ص 96.

عند الشراء من المالك الأصلي وعند نقل الملكية للمشتري، فهذه العملية تعطي الباحث شبهة حول بيع المراجعة، وحقيقة التملك.

فإن مسؤولية البنك تنحصر فقط في إتمام إجراءات العقد بكل شروطه وضمائنه، بغض النظر عن حالة البضاعة المشتراة حتى أنه لو تبين مستقبلاً ولو بعد مدة وجيزة عيب في البضاعة المشتراة من قبل البنك. كعيب في سيارة اشتراها البنك لعميل مراجعة فإن البنك لا يتحمل أية مسؤولية، ولو أراد المشتري إرجاع السيارة بسبب العيب لرفض البنك ذلك، ولأجبره على إتمام العقد، مع كامل المبالغ المطلوبة منه، لأنه يعتمد على تقرير من مختص أو مختصين، وربما يكون ذلك مخالفاً للواقع²⁶.

11

إن كل ما سبق معارض للمعيار 2/5/2 : لا يجوز تحميل العميل الأمر بالشراء ضماناً ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين ولا يمكن اعتبار هذا من قبيل كفالة حسن أداء البائع التي تقتصر على حسن تنفيذ الالتزامات ولا تتعدى إلى ضمان مخاطر الطريق التي يجب أن يتحملها مالك السلعة²⁷.

3. البنك الإسلامي الأردني يبيع ما لا يملك .

إن البنك الإسلامي الأردني يقوم ببيع السلع والبضائع، دون أن يكون مالكا لها بصورة حقيقة في كثير من الأحيان، وهذا يدخله في باب بيع ما لا يملك، فهو يتصرف كمن يملك البضاعة، ويحدد الأرباح والمبالغ التي ستدفع بعملية حسابية بسيطة، وفي بعض الحالات يكتفي مندوب البنك بفاتورة العرض ولا يكلف نفسه أية مشقة، مما يقلب المعاملة إلى تمويل مضمون الربح. فالبنك الإسلامي الأردني يبيع قبل أن يملك، وهذا مخالف لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن حكيم بن حزام، قال : (قلت يا رسول الله الرجل يسألني البيع وليس عندي، فأبيعه ؟ قال : لا تبع ما ليس عندك)²⁸، وفي حديث آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال : قال صلى الله عليه وسلم : (لا يحل بيع ما ليس عندك، ولا ربح ما لا يضمن).

كما أنه يخالف المعيار الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حيث ورد في المعيار رقم 1/3. تملك المؤسسة السلعة قبل بيعها مراجعة للأمر بالشراء: يحرم على المؤسسة أن تبيع سلعة بالمراجعة قبل تملكها لها. فلا يصح توقيع عقد المراجعة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الأول لشراء السلعة موضوع المراجعة، وقبضها حقيقة أو حكماً

²⁶ الخطيب، من صيغ الاستثمار الإسلامية للمراجعة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني، www.cba.edu.kw/elsakka/murabaha.doc

²⁷ هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 94.

²⁸ البخاري، 349/4.

بالتمكنين أو تسليم المستندات المخولة بالقبض²⁹.

3. عملية المراجعة بالمصارف الإسلامية بإندونيسيا

مما لا شك فيه أن عملية المراجعة مطبقة على شراء البضائع والأجهزة والأدوات الصناعية التي تكون ثمنها باهضة كما قام بذلك المصارف الإسلامية بإندونيسيا، وأتناول صورة واقعية لتطبيق المضاربة في إحدى المصارف الإسلامية وهي بنك معاملات إندونيسيا فرع مدينة سمارانججاوى وسطى حيث يتلقى البنك طلباً من العميل - شركة طباعة طه فوترا - يوضح فيه رغبته في شراء سلعة معينة - أداة طباعة - بمواصفات محددة معروفة على أن يشتريها المصرف للعميل لمراجعة لأجل محدد معلوم ويربح يتم الاتفاق عليه. وبعد أيام من تقديم ذلك الطلب يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالموارد والتعاقد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته، ويتم سداد الثمن بطريق المناصفة بين البنك والعمل بنسبة 70% : 30% حيث قام البنك بسداد 70% من جميع الثمن وقام العميل بسداد 30% من جميع الثمن³⁰.

عندما يتم شراء السلعة بمعرفة المصرف وباسمه والاطمئنان من وجودها في مكان معين، يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالعميل لإبرام عقد البيع وعند إتمام هذه الخطوة يقوم العميل باستلام البضاعة من ممثل المصرف الإسلامي ويقوم بسداد الثمن بالتقسيط في المواعيد المقررة خلال خمس سنوات.

ويلاحظ أن سداد 30% من الثمن من جهة العميل خلال مرحلة شراء البنك للسلعة يعتبر خطأً شرعياً، لأن الثمن يقع على عاتق المشتري وهو البنك وليس على الأمر بالشراء، ويجوز للبنك أن يطلب مبلغاً معيناً من العميل للتأكد على الجديدة ولكن هذا المبلغ أمانة عنده وليس ثمناً للسلعة لأنه لم يشتري شيئاً من البنك.

ويؤكد على ذلك ما ورد في المعيار 3/5/2 : يجوز للمؤسسة في حالة الالتزام بالوعد أن تأخذ مبلغاً نقدياً يسمى

هامش الجديدة، يدفعه العميل بطلب من المؤسسة من أجل أن تتأكد من القدرة المالية للعميل ولا يعتبر هامش الجديدة

²⁹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، (البحرين، مطبعة الهيئة، 2010) ص 94.
³⁰ كرنياوان، بيني، دراسة تحليلية لعملية المضاربة في بنك معاملات إندونيسيا فرع سمارانج (رسالة للحصول على الليسانس بكلية الشريعة قسم المعاملات الجامعة الإسلامية الحكومية سمارانج، 2006) ص 53-54

عربونا، وهذا المبلغ المقدم لضمان الجدية إما أن يكون أمانة للحفاظ لدى المؤسسة فلا يجوز لها التصرف فيه أو أن يكون أمانة للاستثمار بأن يأذن العميل للمؤسسة باستثماره على أساس المضاربة الشرعية بين العميل والمؤسسة³¹.

1 وورد أيضا في المعيار رقم 6/5/2 : يجوز للمؤسسة أخذ العربون عند عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء، ولا يجوز ذلك

في مرحلة الوعد³².

كما إذا نظرنا إلى عملية تطبيقية لعقد المراجعة في كثير من المصارف الإسلامية بإندونيسيا نجدها تطبق على عملية شراء الذهب الخالص عيار 24 كما قدمها البنك الشرعي المانديري (Bank SyariahMandiri) حيث يتقدم العميل لهذا البنك رغبة الشراء لعدد معين من الذهب ثم يتفق المصرف الإسلامي معه على تحديد جرامات معينة من الذهب المشتراة وبيعها له بتعجيل بعض الثمن وتقسيم البعض الآخر على أقساط شهرية إلى أجل محدد كما ورد في لائحة مصرفية. وبعد فترة معينة يقوم المصرف الإسلامي بشراء الذهب المحدد سابقا للعميل ويحتفظ به حتى يتم سداد جميع الأقساط المطلوبة من قبل العميل³³.

وإذا قمنا بتحليل ما سبق من الإجراءات حسب المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

نجدها تشتمل على مخالفات شرعية كما يلي :

أولا : أن المصرف يقوم ببيع سلعة مراجعة قبل تملكها لها وهذا ممنوع شرعا كما ورد في المعيار الشرعي السابق ذكره³⁴.

فالمخاطب الشرعي يتمثل في أن المصرف الإسلامي قد باع ما لا يملك، وذلك بإبرامه عقد البيع مع العميل قبل تملكه السلعة وحيازتها، ولقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " عن بيع ما لا يملك "

16 ثانيا : أن المصرف يقوم ببيع الذهب بعبء آجلا (بالتقسيط) وهذا ممنوع كما ورد في المعيار : 6/2/2 : لا يجوز إجراء المراجعة للمؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات³⁵.

النتائج

³¹هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 94.

³²هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 94.

³³هذا ما جرى به البنك الشرعي المانديري-emas/bsm-cicil-consumer-banking/category/www.syariahmandiri.co.id/http://

emas

³⁴هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 94.

³⁵هيئة المحاسبة، المعايير الشرعية، ص 93.

تناولت في هذه الدراسة أهم الأحكام والضوابط الشرعية لبيع المراجعة لأجل الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما عرضنا أهم الأخطاء الشرعية في تنفيذها في الواقع العملي ضوء الدراسات والتحليلات ولقد أثارَت هذه الأخطاء الكثير من الشبهات حول المصرفية الإسلامية. هناك علاقة متشابكة بين الأخطاء التي تقع فيها هذه المصارف الإسلامية محل الدراسة حيث نجد من الناحية العملية أن البنك الإسلامي لا يقوم بشراء السلعة كاملة من المزود ولكنه يساهم مع العميل في شرائها الشيء الذي لا يجعله مالكا لها، و بما أنه لا يملك فلا يحق له أن يبيع ما ليس يملك، وذلك لما في هذا البيع من جهالة. وهذا يؤكد على أن عملية البيع ليست عمليتين منفصلتين بل هما عملية واحدة، وواقع عقد بيع المراجعة في هذه المصارف الإسلامية يؤكد ذلك لاعتماده على عقد للمواعدة والمراجعة بشكل صوري.

ويقع على هيئة الرقابة الشرعية المسئولية الأولى حول هذه الأخطاء لأنهم رقباء وأمناء على تطبيق فقه المراجعة، ولاسيما وأنهم في نهاية كل سنة مالية يُقَرَّون بأن أعمال المصرف الإسلامي تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأن هذا الإقرار يعتبر شهادة وحكم وبيان يعتمد عليه المسلمون في تعاملهم مع المصارف الإسلامية.

كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة عدم التهاون في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مهما كانت الضغوط وإلحاح الحاجيات باعتبارهم المسئولين أمام كافة الجهات المعنية بالمصرفية الإسلامية، ولا تقل مسئولية رجال الأعمال والأفراد من ضرورة الاطمئنان من أن معاملاتهم مع المصرف الإسلامي تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوموا أى انحراف أو اعوجاج بالحكمة والموعظة الحسنة .

وخلصنا إلى أنه يجب على المنفذين لإجراءات عمليات المراجعة العلم والمعرفة التامة بفقه المراجعة والالتزام بتنفيذه ولا ينبغي لهم مخالفة مهما كانت الضغوط أو المغريات أو إلحاح الحاجيات، فشرع الله عز وجل لا يتهاون فيه، وذلك بطريق الالتزام بضوابط وأحكام ومعايير شرعية سواء صادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI أو من الهيئة الشرعية المعنية بإصدار الفتاوى الخاصة بالمعاملات المصرفية في كل دولة.

المصادر والمراجع

- 1- ابن قدامة، المفتي، (مصر : مكتبة الجمهورية، بدون)
- 2- ابن حزم، المحلى، (مصر : مكتبة الجمهورية العربية، بدون)

- 3- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت : دار الكتب العربية، بدون)
- 4- الإمام الشافعي، الأم، (مصر : الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون)
- 5- أبو المنذر، التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية مع إشارة لحالة بنك البركة الجزائري
<http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=17001>
- 6-
- 7- الأشقر: محمد سليمان الأشقر، بيع المراجعة كما تجرّه البنوك الإسلامية، (الكويت : مكتبة الفلاح، 1404 هـ -
 1984م)
- 8- آدم علي: الصادق محمد آدم علي، دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة
 للمؤسسات المالية والإسلامية <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=14216>
- 9- الخطيب، محمود إبراهيم مصطفى، من صيغ الإستثمار الإسلامي المراجعة الداخلية في البنك الإسلامي الاردني
 والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الإقتصاد الإسلامي www.cba.edu.kw/elsakka/murabaha.doc
- 10- الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (مصر : دار إحياء الكتب العربية، بدون)
- 11- الشريبي الخطيب، مغني المحتاج، (مصر : مطبعة مصطفى الحلبي، بدون)
- 12- الراجحي، علي بن عبد العزيز الراجحي، بحث في بيع المراجعة، من البحوث المنشورة في موقع المكتوب،
altl@maktoob.com
- 13- العبد اللطيف: عبد الطيف بن عبد الله، الإيجاز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (بيروت : دار ابن حزم، المكتبة
 الملكية، 1418 هـ. 1997م)
- 14- كزيباوان، بيني، دراسة تحليلية لعملية المضاربة في بنك معاملات إندونيسيا فرع سمارانج (رسالة للحصول على
 الليسانس بكلية الشريعة قسم المعاملات الجامعة الإسلامية الحكومية سمارانج، 2006)
- 15- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، (البحرين، مطبعة الهيئة، 2010)

ORIGINALITY REPORT

17%

SIMILARITY INDEX

12%

INTERNET SOURCES

9%

PUBLICATIONS

11%

STUDENT PAPERS

PRIMARY SOURCES

1	Submitted to Higher Education Commission Pakistan Student Paper	2%
2	جمال ، إبراهيم حسن. "المرا بحات الدولية في المصارف الإسلامية : دراسة تقييمية", Majallat Bayt al-Mashūrah Publication	2%
3	www.aaoifi.com Internet Source	1%
4	fatwa.islamweb.net Internet Source	1%
5	Submitted to Arab Open University Student Paper	1%
6	www.alsalamnews.net Internet Source	1%
7	islamselect.net Internet Source	1%
8	ملاحيم ، ساري سليمان محمد. "تسعير المنتجات المالية الإسلامية : Pricing the Islamic Financial Products : Murabaha Sale with Profit المرا بحة للأمر بالشراء أنموذجا	1%

as a Model", International Islamic Marketing
Association Journal, 2017

Publication

-
- 9 islamqa.info 1%
- Internet Source
-
- 10 www.scribd.com 1%
- Internet Source
-
- 11 عطية ، عبد الله عطية عبد الله. "نحو بناء نماذج لتقييم مخاطر التشغيل و التدقيق المبني على المخاطر في المصارف الإسلامية = Towards Building Models to Evaluate Operational Risk and Risk Based Audit in Islamic Banks", The World Sciences & Education University, . 1%
- Publication
-
- 12 kantakji.com 1%
- Internet Source
-
- 13 علي ، عامر تيسير محمود. "أثر الحاجة في جواز فعل المحرم لغيره = The Effect of the Need for Permissibility of the Forbidden to Others and Its Emerging Financial Applications", IUG Journal of Sharia and Law Studies, 2018 1%
- Publication
-
- 14 kenanaonline.com 1%
- Internet Source
-
- 15 اللحيان ، صالح بن عبد الله. "الأحكام الفقهية للوعد : (تأسيسا لعمل المؤسسات المالية الإسلامية)", Qadha Magazine, 2015 1%

16

bmtddseryan.blogspot.com

Internet Source

1%

Exclude quotes On

Exclude matches < 1%

Exclude bibliography On